

الدلالة الزمنية في أسلوب الأمر عند النحاة والأصوليين

م.م حيدر عودة كاطع الدراجي

ديوان الوقف الشيعي

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية ، الجامعة / ميسان

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيِّه محمد وآله الطيبين الطاهرين. وبعد...
يعدُّ الأمر واحداً من أساليب الطلب في اللغة العربية وغيرها من اللغات الأخرى، إذ لا تقتصر دراسته على اللغة العربية بل تتعداها إلى لغات مختلفة، لأن اللغة أية لغة لا تستغني بطبيعتها عن التخاطب الإبلಾಗಿ الذي يقتضي في معظم إستعمالاته وجود متكلم ومخاطب، أو أمر ومأمور، حيث تشكل العملية الإبلಾಗಿ إحدى الدعائم الأساسية لأسلوب الطلب في حقيقته اللغوية والدينية.
وتتحدد جوانب هذه المسألة وتتضح أبعادها عند دراسة واحد من أنواع الطلب في اللغة العربية وهو الأمر لكي يتم التعرف على مناشئ هذه الحقيقة بعد دراسة الدلالة الزمنية فيها عند كل من النحويين والأصوليين، خاصة أن الأمر من أساليب الطلب التي تتصل إتصلاً وثيقاً بعلم المعاني حيث امتازت به صيغها من الأسلوب البليغ فضلاً عن ميزاتها الزمنية والخطابية.
أما ما يتعلق بتعريف الأمر فقد اختلفت عبارات اللغويين من نحويين وبلاغيين في إعطاء التحديد الدقيق والمناسب للأمر، وإن كانت أغلب عباراتهم تشتمل على قيدين أساسيين في حدّ الأمر هما:

١- دلالته على الطلب.

٢- يشترط أن يكون الطلب من العالي إلى الداني^(١).

مع ذلك فإن ابن فارس قد أشار إلى هذين القيدتين إشارة بعيدة لأنه أراد للأمر أن يشتمل على ما ذكره الأصوليون كما سيتضح، وهو كون المأمور يعد عاصياً حين يترك الإمتثال من الأمر، ولهذا يقول: (الأمر عند العرب: ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور به عاصياً ويكون بلفظ **إفعل** و**ليفعل**)^(٢)، فالتعريف وإن كان يشتمل على دلالة زائدة على التعريف المشهور لكن الواقع ليس المأمور به هو العاصي عند عدم الإمتثال بل المأمور لأن المأمور به هو المطلوب لا المطلوب منه.

وعلى أية حال فالتعريف مما اعتمده الأصوليون في الدرس الأصولي لأنه مما يتناسب مع الغاية التي يفضي إليها علم الأصول، وكما اختلفت عبارات اللغويين في تحديد الأمر اللغوي كذلك اختلفت عبارات الأصوليين في تحديد الأمر الأصولي ما بين القدماء والمحدثين فمنهم من ذكر بأن الأمر هو طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء^(٣)، ومنهم من قال: بأنه اللفظ العام الدال على طلب الفعل لا كفّ الفعل^(٤).

وكما درس اللغويون والأصوليون الأمر بعمومه من خلال تعريفه، فقد درسوا الأدوات التي يأتي عليها الأمر في اللغة العربية، وقد إسقراً الباحث الأدوات التي دروسها في بحوثهم فوجد أن ما يشتمل منها على الدلالة الزمنية هي ثلاث صيغ طلبية أطالوا الكلام فيها هي صيغة (إفعل)، وصيغة (ليفعل)، والجملة الخبرية الدالة على الطلب لذا سيتضمن البحث الخوض في المداليل الزمنية لهذه الصيغ عند النحاة والأصوليين.

١ - صيغة (إفعل)

أولاً: عند اللغويين:

تتميز صيغة (إفعل) أنها الصيغة الأساسية التي تستعمل للدلالة على الأمر في اللغة العربية عند كل من النحويين والصرفيين والبلاغيين، خاصة أنهم يرون بأنها الوحيدة التي تدل على الأمر بصيغتها المجردة، فهي تقبل الدلالة على الأمر بوضعها الصرفي الإفرادي، من دون الحاجة إلى الضمائم، وعرفت هذه الصيغة عند النحاة بـ (الأمر) (لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الأمر حقيقة: أغلب وأكثر)^(٥).

وقد عدّها البصريون فعلاً ثالثاً قسيماً للفعل الماضي والفعل المضارع^(٦)، لأنهم وجدوا فيه الدلالة على الحدث التي تدل عليها مادة الفعل فلا تفترق هذه الصيغة بهذه المسألة عن غيرها من المشتقات، لأن المادة الاشتقاقية دالة على الحدث سواء أشتق منها فعل أو غيره من المشتقات الأخرى، كما وجدوا فيه الدلالة على نسبة الحدث إلى فاعل معين لم يقع الفعل منه قبل التصريح بالفعل.

ومن هنا فدلالته الزمنية عندهم هي المستقبل بأصل الوضع^(٧)، لاسيما أن سيبويه قد أشار إلى هذه الدلالة المجردة وهو يمثل للأفعال الثلاثة بعدما عرّف الفعل، إذ قال: (..وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب)^(٨)، فهو يؤكد هنا على الدلالة التي تدل عليها صيغة (إفعل) هي الدلالة المستقبلية، كما أنه يلزم من كلامه إشارة إلى أن الصيغ التي تدل على طلب الفعل هي هذه الصيغة دون غيرها من الصيغ الأخرى، يضاف إلى ذلك أنه يقول بفعلية صيغة (إفعل) لأنه في مقام تقسيم الأفعال على وفق الدلالة الزمنية التي يقتضيها كل من الأفعال الثلاثة، فسبويه يلتزم بضرورة فعلية صيغة (إفعل) مع أنه يصرح في الموضع نفسه

على كونها من أساليب الطلب، لكنه يؤكد على هذه الضرورة المتبناة من المذهب البصري وهي كون الصيغة من الأفعال.

ولذلك يشير في موضع آخر إلى أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل وهو قوله: (..الأمر والنهي إنما هما للفعل،... لأنهما لا يقعان إلا بالفعل، مظهراً أو مضمرًا)^(٩) ومع ذلك فالقول بدلالة صيغة (إفعل) على الزمن يمكن مناقشته من خلال ما يأتي:

١- إن التسليم بهذا التوجيه النحوي يقود إلى عدم التفريق بين الحدث المنسوب إلى المتكلم وهو ما يدل على الحال، لأن الحدث صدر منه لحظة النطق بالأمر، وبين الحدث الذي ينبغي على المأمور أن يقوم به، وبسبب هذا المحذور اختلفوا في دلالة الزمنية، فقد ذهب بعضهم إلى دلالة على الزمن المستقبل كما تبين، في حين ذهب غيرهم إلى القول بدلالته على زمن الحال^(١٠)، أو الحال والإستقبال^(١١).

في حين فرّق السيد علي خان المدني (ت ١١٢٠ هـ) بين الدلتين حين قال: (فإن احتجّ على كونه للاستقبال على كلّ حال بأنه أنما يدلّ عليه بالتضمّن، لأنّ دلالتّه عليه من جهة كونه فعلاً وعلى الحال بالالتزام، لأنّ دلالتّه عليه إنما هي لضرورة وقوعه إنشاءً... والمعتبر في فعليّته أنما هو الحدث الذي وُضع له، لا الحدث الذي أوقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال بالالتزام، لأنّ دلالتّه عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب أنّ رعاية جانب اللفظ أوجبت أن نقول إنّّه يتضمّن كلا الزمانين لتضمّنه لكلا الحدثين)^(١٢)، فهو يقول بدلالة الصيغة على الزمن المستقبل دلالة تضمنية يعني جزء مدلول الصيغة، ولكون الصيغة مختلفة الدلالة بين النحاة للإختلاف الحاصل بينهم في حقيقة الحدث الذي تتضمنه، أهو حدث الصدور من المتكلم أو الحدث المنسوب للمأمور والمطلوب إمتثاله؟، لذلك اختلف معها الزمن الذي تتضمنه، مع جزمه بأن دلالتها على الزمن المستقبل مقطوع بها.

٢- إن هذا الكلام مما ينسجم مع الدلالة الوضعية أو الصرفية لصيغة (إفعل)، والحال أن الدرس اللغوي الحديث لا يقول بأن الصيغ المجردة لها دلالة زمنية، أو لا أقل أنه لم يقل بأنها تدل على الزمن المعين والمحدد، وكان ذلك في الصيغ الخبرية، فضلاً عن الصيغ الإنشائية الطلبية، وصيغة (إفعل) واحدة منها.

ومع ذلك فقد عمد البصريون - نتيجة تعلّقهم بفعلية صيغة (إفعل) - وراحوا يبحثون عما يؤكد هذا المدّعى، لذلك قالوا بأنه فعل مبني^(١٣)، لأنه صيغة قائمة برأسها^(١٤)، ولا يؤدي الإختلاف الزمني للصيغة إلى عدم القول بفعليتها، كما لا تضرّ دلالتها على الطلب أن تكون خالية من الدلالة على الحدث والزمن.

ولعل من الأمور التي عملوا على دراستها في هذه الصيغة أن فعل الأمر هو الأصل لبقية الأفعال الثلاثة وهو الفعل الأكثر قدماً من الفعل الماضي والفعل المضارع^(١٥) لأن الإستعمال اللغوي بدأ به وكانت الصيغ الأخرى غير موجودة حينها، ولذلك يقول ولفنسون: (وقد بذل المستشرقون جهوداً عظيمة في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات السامية فكل ما وصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل إنما هي صيغة الأمر ثم اشتقت منها صيغة المضارع في حالة الاسناد للفاعل أو الضمير)^(١٦).

وليت شعري ما القيمة أو الثمرة العملية التي تتوخاها الدراسة اللغوية حينما تقضي شطراً من وقتها في هذا البحث لا شيء إلا لإثبات أن الصيغة من الأفعال وليست خارجاً عنها، أو أنها مرتجلة لا مقتطعة من الفعل المضارع.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن صيغة (إفعل) ليست فعلاً على الحقيقة، أو أنها صيغة ليست قائمة برأسها وإنما هي مقتطعة من الفعل المضارع^(١٧)، ولا وجود إلا للفعل الماضي والمضارع ثم أقتطعت الصيغة التي تدل على الطلب من الفعل المضارع الدال على الخبر وصارت عندهم دالة على الطلب ليس إلا، أي أن هذه الصيغة قسم من الفعل المضارع وليست قسماً له.

ولذلك فهي عندهم فعل مضارع مسبوق باللام سقطت منه اللام ثم سقطت منه ياء المضارعة^(١٨)، فالدلالة الزمنية التي تقتضيها صيغة (إفعل) -أو كما يسميها النحاة فعل الأمر- هي الدلالة الزمنية ذاتها التي تدل عليها صيغة (يفعل) أو الفعل المضارع بتعبير النحاة^(١٩)، وبناءً على ذلك فقد أنكر الكوفيون في هذه الصيغة الأمور الآتية:

- ١- أنها ليست صيغة قائمة برأسها بل هي مقتطعة من الفعل المضارع.
- ٢- ولكونها تابعة للفعل المضارع في أصل وجودها فهي من الصيغ المعربة لا المبنية^(٢٠).
- ٣- كما أنهم راحوا إلى القول بإنكار كونها من الأفعال، خاصة مع خلوها من الدلالة الزمنية لديهم، أو مع التذبذب الزمني الذي وقع فيه البصريون إزاء هذه الصيغة، لذا قالوا أن الأفعال عندهم هي الماضي والمستقبل والدائم، ويعنون بالمستقبل صيغة (يفعل) ويعنون بالدائم صيغة (فاعِل)، أو اسم الفاعل.

وليس هذا الكلام الذي يذهب إلى كون صيغة (إفعل) خارجة عن دائرة الفعلية من نتائج العقل الكوفي فحسب، وإن كان قد نسب إليهم من الناحية التاريخية إلا أن هناك من البصريين من ذهب إلى خروجها عن دائرة الفعلية بعدما أفرغها من الدلالة الزمنية فقد ذكر ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب أن الصيغة عارية عن الدلالة الزمنية فلا يمكن القول بأن صيغة (إفعل) من الأفعال لأنها لا تدل على غير الطلب فتبيّن أن فعل الإنشاء مجرد من الزمن (وحينئذ تشكل فعليته)^(٢١).

وقد تباينت أقوال علماء اللغة المحدثين في حقيقة صيغة (إفعل) والقول الفصل في كونها من الأفعال أو أنها صيغة خاصة ليست من الأفعال في شيء، إذ اختار بعضهم ما ذهب إليه الكوفيون في كون هذه الصيغة عبارة جزء مقتطع من الفعل المضارع ولا يملك خصائص أو السمات الفعلية، ولهذا ينبغي أن لا يدخل تحت عنوان الأفعال لإفتقاره الصورة التي عليها الفعل الماضي والفعل المضارع^(٢٢).

يضاف إلى ذلك أن هذه الصيغة الطلبية لا تملك دلالة زائدة على دلالة الطلب التي تتضمنها، أي أنها تقتصر للمدلول الزمني^(٢٣)، لا سيما أن الزمن من المداليل التي تتضمنها الجمل الخبرية لا الإنشائية، فلا يمكن أن تدل صيغة الأمر على الزمن حتى لو قيل بفعاليتها، أو أنها تدل على الحدث والزمن تمسكاً بما ذهب إليه البصريون بوصفها صيغة فعلية تسير جنباً إلى جنب مع الفعل الماضي والمضارع كما يرى بعض المحدثين^(٢٤).

وقد عزا بعض علماء اللغة المحدثين إلى أن الدلالة الزمنية لصيغة (إفعل) ينبغي أن تدرس في السياق الذي ترد فيه لا في الصيغ المجردة^(٢٥)، لأن الصيغة وحدها عاجزة عن إعطاء الدلالة الزمنية المحددة ما لم تدخل في سياق تركيبى تتضح فيه الملامح الحقيقية لزمنها، بدليل أن البصريين اختلفوا في حقيقة الزمن الذي تدل عليه، فهل تدل على الزمن الحال أو الإستقبالي، أو أنها تدل عليهما معاً؟.

لذلك يجد الدارس لهذه الصيغة نفسه ملزماً باعتمادها في إطار تركيبى كي تتضح حقيقتها بعيداً عن الخلاف اللغوي فيها، مع التسليم -بطبيعة الحال- أنها من المسائل التي ترتبط مباشرة بمقاصد المتكلمين، وإن القدر المتيقن في دلالتها الزمنية أنها تدل على الحال أو الإستقبال، وذلك من خلال النظر إلى طبيعة الحدث الذي تدل عليه، فإن كانت تدل على الحدث الصادر من المتكلم فهي لا شك تدل على زمن الحال لأن زمنه مرتبط بنطق المتكلم وهذا الزمن يرتبط بالحدث الحالي، ولكن الواقع اللغوي للمسألة لا يتحدث عن هذا الزمن إلا من خلال القرينة التي تحدد الزمن الحال كما لو قال الأمر: **قم الآن**، يضاف إلى ذلك أن هذا الحدث يرتبط بنطق الأمر فلا يسمى حدثاً إلا على نحو التجوز لأنه لم يقع بعد، وليس هذا المراد من حقيقة الحدث بل الحدث المدلول عليه من الصيغة هو الحدث المطلوب تحقيقه من قبل المأمور، وهو الحدث الذي يبحثه النحويين في صيغة الطلب أو صيغة (إفعل)، ولو كان مرادهم هو زمن صدور النسبة من المتكلم للزم (أن تتساوى أزمنة الأفعال عندهم، لأن (زمن الحال) كما هو ظرف لصدور النسبة الإنشائية من المتكلم، فهو ظرف لصدور النسبة الخبرية من المتكلم أيضاً فيكون (الحال) زمان الماضي والمضارع كما هو زمان الأمر)^(٢٦).

ولا شك أن الحدث المراد تحصيله لا يتحقق إلا في الزمن المستقبل فليس هناك من داعٍ إلى القول أن حدث صيغة الأمر يقع في الزمن المستقبل لأنه تحصيل حاصل، أو أن حصوله

من المسلمّات، وهذا ناشئ من أسلوب الطلب الذي تكون صيغة (إفعل) واحدة منه، وليس ناشئاً من صيغة (إفعل) نفسها، بدليل أن الدلالة على الزمن المستقبل ليست حكراً على هذه الصيغة فقط بل يشمل كل ما يدل على الطلب سواء أكان بصيغة الأمر أو بصيغة النهي أو بصيغة الإستفهام أو غيرها من الأساليب الأخرى، كما أنه يشمل صيغ الأمر الأخرى كاسم فعل الأمر والمصدر النائب عن فعل الأمر، والجمل الخبرية الدالة على الأمر، مما يكشف عن وجود تلازم لغوي ما بين الطلب وما بين الزمن المستقبل.

ولكن قد يرد - ثمة - سؤال بأن صيغة (إفعل) إن كانت تدل على الزمن المستقبل بنفسها فما الداعي إلى التوصل بالقرينة السياقية لمعرفة الزمن الذي تتضمنه؟

الجواب: القرائن السياقية التي تضام الصيغ الدالة على الزمن في الكلام العربي، تكمن وظيفتها السياقية في تحديد الزمن الذي تدل عليه الصيغة المجردة داخل التركيب، لأن الصيغة لم تدخل التركيب وهي خالية من الزمن بل دخلت التركيب وهي تدل على الزمن المطلق لا المقيد، لذلك يتوصل السياق بالقرائن لكي تعمل على تقييد الزمن الذي تتضمنه صيغة (إفعل)، خاصة أنها تدل على الزمن المستقبل، ولا شك أن المستقبل يطلق على الزمن الممتد من لحظة ما بعد التكلم إلى ما لا نهاية من اللحظات.

ومن هنا يُصار إلى القرينة التي تضام الصيغة في السياق لكي تحدد الفترة الزمنية للمستقبل المدلول عليه من قبل الصيغة، وهذه القرائن أو الظروف عُرِفَت في الدرس اللغوي الحديث باسم الجهة، إذ تظهر وظيفة الجهة في بيان مقدار الفترة الزمنية المطلوبة من المأمور حينما يقال له: **إذهب**، فتأتي الجهة لكي تبين الفترة الزمنية المطلوبة من خلال التقييد بـ **(الآن أو غداً أو من فورك أو متى شأت؟)**، فالجهة إذاً ذات وظيفة تحديدية للزمن المستقبل الذي تتضمنه صيغة (إفعل) من حيث القرب والبعد من زمن التكلم، فلذلك لا صحة لما يقال: من دلالة الأمر على زمن الحال واختصاصه به، أي (لا نستطيع أن نتصور اختصاصه بمثل هذا الزمن، إنما نلمح فيه غالباً المستقبل القريب أو البعيد. ففي قوله تعالى يأمر موسى وأخاه: **((أذهباً إلى فرعون إنه طغى))**^(٢٧) لا نستطيع أن نتصور أن حدث الذهاب إلى فرعون قد تم في زمن التكلم كما يقول النحاة^(٢٨).

ولعل من المسائل التي يمكن الإستدلال بها على الدور الكبير الذي تقدمه القرائن في السياق هو ما يذكره علماء اللغة من النحويين والبلاغيين عن الخروج الدلالي لصيغة (إفعل) عما تدل عليه بالأصالة - كما يرون - بأنها دالة على الأمر الحقيقي لكنها قد تخرج عن هذه الدلالة لكي تدل على معنى آخر بمقتضيه السياق، حيث يكون هذا الإستعمال الجديد أو الدلالة الأخرى على خلاف الوضع الأولي أو التصوري للصيغة، أي أن مرجع هذا التنوع الدلالي هو الدلالة النحوية التصديقية ذات المنشأ القصدي للمتكلمين، إذ قد تخرج صيغة (إفعل) عن معناها لكي

تدل على معانٍ أخرى يقتضيها السياق، وقد جاءت متكررة بكثرة في السياقات اللغوية وهي تدل على الإلتماس، والتخيير، والتهديد، والتسوية، والإباحة، والتحقيق، وغيرها من المعاني التي ذكرتها كتب اللغة^(٢٩).

ولا يريد الباحث الوقوف عندها طويلاً لأنها أشبعت بحثاً من قبل اللغويين ولأنها ليست ما تمسُّ الدراسة المتوخاة.

كما أن مما تدل عليه هذه الصيغة في إطارها التركيب السياقي إسناد الحدث إلى المخاطب أو المأمور، والإسناد في حقيقته الجلية من مدلولات الصيغة المجردة، إذ تدل المادة على الحدث المجرد وتدل الصيغة على الإسناد، وبتعبير أصولي أن الهيئة تدل على نسبة الحدث إلى المأمور، حيث تدل كلمة (إضرب) على نسبة يراد تحقيقها من قبل المأمور وهذه النسبة هي (معنى حرفي لم يكن ملحوظاً بذاته، بل بما هو نسبة بين المتكلم والمخاطب والمادة-أي الحدث- فصيغة (افعل) موضوعة بإزاء هذا الطلب غير الملحوظ مستقلاً، أي الذي لا يفيد الطلب مجرداً من النسبة بين المتكلم والمخاطب والمادة أو الحدث)^(٣٠)

ثانياً: عند الأصوليين:

يعتمد الدرس الأصولي على تناول مباحث الألفاظ بأسلوب عقلي تحليلي تفكيكي، يسعى من وراءه الوقوف على المعاني التي تتضمنها الصيغ بغية الإحاطة بمقاصد النصوص الشرعية، فيفتح معظم الأصوليين مباحثهم لدراسة العلاقة بين اللفظ والمعنى، لذلك حاولوا أن يدرسوا الألفاظ متضامة مع الألفاظ، لأن الإرادة الإستعمالية هي التي تحدد تلك مداليل الألفاظ على المستوى التطبيقي، مع أنهم حكموا على بعض الصيغ في مرحلة التنظير بعيداً عن إطارها التركيبي مما أدى إلى حدوث بعض التباين ما بين الدراسة التنظيرية والدراسة التطبيقية في الدرس الأصولي، فهم ينظرون لمرحلة الوضع التصوري ويطبقونها في السياق والإستعمال أي في الدلالة التصديقية، في حين أن الواقع اللغوي يكشف عن أن الدراسة التركيبية هي المسار الحقيقي الذي ينبغي أن يقتفيه دارس اللغة سواء أكن لغوياً أو أصولياً.

ومهما يكن من أمر فقد أهتم الأصوليون بصيغة الأمر اهتماماً كبيراً، وأصبحت من أهم الموضوعات التي تناولوها، وهم يعنون بالأمر كل ما تضمن طلباً^(٣١)، فقد بحث علماء الأصول في الدلالة التي تقتضيها صيغة (افعل)، وتضمنت دراستهم لها عدداً من المسائل ذات الإتصال المباشر بالمجال الأصولي بما يتناسب مع المهمة الأصولية الأساسية، ولذا فقد تناولت دراستهم لهذه الصيغة المسائل الآتية:-

١- دلالة الصيغة على العلو أو الاستعلاء^(٣٢).

٢- دلالة الصيغة على الوجوب.

٣- دلالة الصيغة على المرة والتكرار .

٤- دلالة الصيغة على الفور والتراخي .

أما المسألة الأولى فقط اشترط السكاكي (ت٦٢٦هـ) الاستعلاء في الأمر^(٣٣)، خاصة أن صيغة (إفعل) استعملت في الأعم الأغلب في الدلالة على الأمر كما يقول الرضي (ت٦٤٦هـ)^(٣٤)، لذلك اشترط الأصوليون أن يكون الأمر صادراً من العالي إلى الداني كي تتحقق فيه حقيقة اللفظ^(٣٥)، كما يجري الكلام نفسه في الدلالة التي تتضمنها الصيغة عند الإطلاق أهى دالة على الوجوب أم على الكراهة أم على التخيير أم غيرها من المعاني الأخرى؟.

استدل السكاكي على أن الصيغ دالة على الوجوب من خلال التبادر^(٣٦)، وهو الظهور الأولي لدلالة الصيغة بعيداً عن القرائن الصارفة، أو الإنسباق الأولي إلى ذهن السامع، لأنه يرى بأن الوجوب من لوازم شرط الإستعلاء في الصيغة.

ولأن الأصوليين كانوا قد اعتمدوا الظهورات الأولية للدلالة اللفظية في معظم دراستهم الأصولية حين تناولوا المباحث اللفظية، فقد ذهب معظم القدماء منهم على كون الصيغة دالة بالبداية على الوجوب وتستعمل فيه على نحو الحقيقة^(٣٧)، ما لم تأت القرائن اللفظية والحالية الصارفة لكي تعطي الصيغة دلالة تختلف عن ظهورها الأصلي لكي تدل على معانٍ أخرى كالتهديد والإستحباب والإباحة وغيرها من المعاني الثانوية^(٣٨)، لكن هذا التغير في المدلول الأصلي هو استعمال مجازي لأنه خلاف الظهور الأولي.

أما المحدثون فقد تناولوا المسألة بالطريقة ذاتها التي اعتمدها القدماء من حيث اشتراط العلو في الأمر لكي يطلق على الأمر بأنه أمر على نحو الحقيقة^(٣٩)، كما ذهبوا إلى أن الصيغة تدل على الوجوب مع التجرد من القرائن وقد تدل على غير الوجوب من خلال القرائن^(٤٠)، ولا شك أن هذه المعاني ناتجة من الدلالة التصديقية الجديدة المستفادة من حال المتكلم، في حين أن الأصوليين يبحثون في الأمر ضمن ما يعرف بالدلالة التصويرية المستفادة من الوضع.

الدلالة الزمنية لصيغة (إفعل) عند الأصوليين

لكي نتضح ملامح النظرية الأصولية في التعاطي مع الفكرة الزمنية لصيغ الطلب يفضل أن يقف الدارس للأسلوب الأصولي في هذا المجال على أركان تلك النظرية، لكي يتسنى الإحاطة بدور هذه الأركان في توجيه الفكرة الزمنية بعد معرفة هذا التنوع في دراسة الأمر لدى الأصوليين، فتقوم النظرية الأصولية على الخطاب، والحاكم (الأمر)، والمحكوم عليه (المأمور)، المحكوم فيه، مما يعني أن البحث اللغوي عند الأصوليين في الطلب يدرس الإرادة الإستعمالية، ولهذا شرعوا في دراسة الأمر بأنه ذو منشأ نفسي وليس محكوماً للفظ بما

هو لفظ بدلالة خروج الأمر عن مقتضاه ليدل على معانٍ آخر، أي تكشف عن كون اللفظ محكوماً للدواعي النفسية للأمر، أو أن الصيغة تخضع إلى إرادات ثلاث كما يرى الآمدي (ت ٦٣١ هـ) هي: إرادة إحداث الصيغة، وإرادة الدلالة بها على الأمر، وإرادة الإمتثال^(٤١)، ولا شك أن الدلالة الزمنية تأتي تابعة لهذه الإرادات الثلاث في صيغة (إفعل)، ضمن مرحلتين زمنيتين هما زمن الحال، والزمن المستقبل:

١- الدلالة على زمن الحال:

وهي دلالة غير مرتبطة بامتنال المأمور للأمر لأن الكلام فيها يتعلق بمدلول الصيغة ذات الحدث الصادر من قبل المتكلم وغير ملحوظ فيه أن يكون الفاعل صدر منه أو لا، بل المهم فيه أن يكون قد نطق به المتكلم فيكفي في هذا أن يكون ذا حدث منسوب في زمن الحال، أو في زمن النطق، وهذا الزمن ليس هو المراد منه في دلالة الصيغة على زمن الحال ذلك لأن زمن النطق من المسلم بحالته فما من داع إلى القول أن صيغة الأمر تدل عليه، يضاف إلى ذلك أن حال النطق أو حال التكلم ليست من الأزمان الخاصة بصيغ الطلب بل يشمل صيغ الإخبار كالفعل الماضي والفعل المضارع ومع التسليم بهذا المدلول الزمني سوف يصعب التقريب بين كل من الفعل الماضي والمضارع وبين صيغة الأمر.

هذا الكلام إذا كانت الدلالة الزمنية لصيغة الطلب ذات مدلول ضمني للصيغة، أي أن صيغة الأمر تدل عليها بالدلالة التضمنية فتكون جزء مدلول الصيغة، والحال أن النحاة لا يقولون بهذه الدلالة الزمنية الحالية، لأنها ليست من مختصات صيغة (إفعل) كما تبين، فكما أن زمن التكلم ظرف لإنشاء الطلب نفسه يكون كذلك ظرفاً للإخبار في الماضي والمضارع.

أما إذا كان الزمن الحالي لصيغة (إفعل) ظرفاً للصيغة أو وعاءً لها بكون الحدث فيها مقيداً بأنه واقع في زمن الحال، فهو ما يقول به بعض الأصوليين^(٤٢)، بوصف زمن الحال في هذه الحالة مدلولاً للصيغة بالدلالة الإلزامية، أي لأن الحدث المطلوب والمنسوب إلى الفاعل زماني ولا بد أن يقع في زمن معين، على أن لا يدخل هذا الزمن في مدلول الصيغة، لأن الأمر عند الأصوليين يدل على الحدث المجرد من خلال المادة، في حين يدل على النسبة الإرسالية أو البعثية من خلال الهيئة بمدلولها الحرفي من خلال الدلالة الصرفية إذ (أن صيغة الامر لا دلالة لها على الزمان وضعا أصلا وإنما يفهم منه الزمان التزاما من حيث عدم انفكاك الفعل في الخارج عنه ولو غالبا يدل ذلك على ذلك بعد مساعدة التبادر)^(٤٣).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الزمن ليس له مدخلية بامتنال المكلف للأمر لأن الزمن فيها غير متوقف على صدور الفعل منه بل على تلبسه بالحدث أو نسبة الحدث إليه سواء وقع الإمتثال أو لم يقع لأن هذا الزمن هو زمن علم المأمور بالأمر في حين أن الإمتثال يكون بعد العلم.

بيد أن الأصوليين قد وقع بينهم النزاع في هذه الدلالة وأجمعوا على أن الفعل فيها لا يدل على الزمن لا سيما المحدثين منهم بدعوى أن الأمر لا يدل إلا على طلب الفعل أو الحدث وهذا الطلب أجنبى عن الدلالة الزمنية لذلك فالأمر لا يدل على الزمن، وإن كانوا قد صرحوا - ضمناً- بفعليته^(٤٤)، كما أن المادة لا تدل إلا على الحدث المجرد في حين أن الهيئة تدل على نسبة الحدث أو إسناده إلى الفاعل، وهي النسبة الطلبية ذات المعنى الحرفي فلا وجود لما يدل على الزمن ذي المدلول الإسمي في الأمر فتتقفي دلالاته الزمنية، مع أنهم يرون أن الصيغة لها نسبة إسنادية وإن لم تكن قد وقعت من الفاعل إلا بعد زمن التكلم، لكن ذلك لا يمنع من وجود الإسناد فيها، ومن هنا فقد ردّ السيد محمد باقر الصدر على الدكتور مهدي المخزومي الذي أنكر فعلية صيغة الأمر لكونها تخلو من الزمن ومن الإسناد، بينما يرى السيد الصدر بأن الصيغة لا تخلو من النسبة المستعملة في الإسناد ولا تختلف في ذلك عن النسبة المستعملة في الماضي والمضارع، مع القطع بأن الحدث فيها لم يكن قد وقع بعد كما هي في الماضي والمضارع، فيكون الفرق بين النسبتين أنها في صيغ الماضي والمضارع قد تحققت وانتهى الأمر، أما في الأمر فهي نسبة يراد تحقيقها لذلك يمكن تسميتها بالنسبة البعثية أو الإرسالية لتضمنها وظيفة البعث والإرسال نحو المطلوب من قبل المأمور، فهي ذات زمن وعائي ظرفي لا تضمني لوحظ فيه تحقق الإرسال لا صدور المادة أو الحدث^(٤٥)، وهذه الدلالة الإرسالية هي مدلول الهيئة بوصفها إحدى مدلولي الفعل أو المشتق التي تحتل الدلالة الحرفية عند الأصوليين، وهو مدلول الصيغة عند النحويين.

ومع أن السيد محمد صادق الصدر كان من المدافعين عن فعلية كل في صيغة الماضي والمضارع لكنه مع ذلك لم يكن يعتقد أن صيغة (افعل) لها دلالة زمنية، إذ ليس لها وظيفة معينة في الجملة سوى طلب الفعل ممن يؤمر به، يضاف إلى ذلك أن هذه الصيغة من نوع الإنشاءات فلا يمكن أن تكون قسماً للفعل الماضي والفعل المضارع لأنهما من أركان الجمل الخبرية، فلا يمكن والحال هذه أن يجتمع صنفان من حقيقتين متباينتين تحت عنوان واحد ومقسم واحد هو الفعل، وهو مع ذلك يقول أن الأمر دال على الزمن الإستقبالي، لكن هذا الزمن لم يؤخذ من دلالة الصيغة بل أخذ من زمن الامتثال الذي هو مستقبل لا محالة، ولأنه لا يقول بأن صيغة الأمر من الأفعال فهو يرى أن هذه التسمية وهي كونه من الأفعال اصطلاح لدى علماء النحو والصرف وليس مطابقاً للواقع، مما يكشف عن تبنيه المذهب الكوفي شأنه في ذلك شأن علماء اللغة المحدثين، (و جزی الله الأصوليين خيراً عندما سموه: صيغة الأمر أو صيغة (افعل)، ولم يسموه فعلاً، فهو لفظ موضوع لبيان الطلب والإرادة التشريعية، وليس مماثلاً للأفعال الماضية والمضارعة)^(٤٦)،

ومع أن الشيخ محمد إسحق الفياض من المدرسة الأصولية التي دافعت عن نفي الدلالة الزمنية للأمر لكنه يدافع عن فعليته بالشدة نفسها التي دافع فيها عن نفي زمنيته، مع التفريق بين ملاك الفعلية عند النحويين وملاك الفعلية عند الأصوليين، لأنه لا يرى أن الزمن مما يسهم في فعلية الأمر حتى تنتفي فعليته بانتفاء الزمن منه بل أن (ملاك فعليته أن يتضمن نسبة المادة إلى فاعل كالماضي والمضارع ، على أساس أن فعلية الفعل متقومة بتلك النسبة ، وهي محفوظة فيه كما هي محفوظة فيهما، غاية الأمر أنه تدل عليها في وعاء الطلب والارسال ، وهما يدلان عليها في وعاء التحقق والاختبار، وهذا الفرق لا يمثل فارقاً فيما هو مدلول الفعل بما هو فعل^(٤٧)، وهكذا يستمر في استدلاله من خلال التفريق بين نسبة الأمر الإنشائية وبين نسبة الماضي والمضارع الخبرية، فحقيقة الأمر أنه (يدل على النسبة في عالم الطلب والإنشاء ، بينما يدل فعل الماضي والمضارع عليها في عالم التحقق والاختبار ، وبذلك يمتاز عنهما . وبكلمة ، إن فعلية الفعل متقومة بدلالته على نسبة المادة إلى فاعل ما وتدور مدارها وجوداً وعدمًا ، والمفروض أنها محفوظة في فعل الأمر كما أنها محفوظة في نظيره ، وأما خصوصية كون النسبة نسبة طلبية إنشائية في عالم الإنشاء والطلب أو حكاية إخبارية في عالم التحقق والثبوت ، فهي تمثل حقيقة مدلول الفعل،... أن الدلالة على الزمان ليست من مقومات فعلية الفعل ، فلهذا لا يدل عليه فعل الماضي والمضارع أيضاً كما سوف نشير إليه ، فإذاً ليست الدلالة على الزمان من ملاك فعلية الفعل^(٤٨)

٢- الدلالة على الزمن المستقبل:

يبدأ زمن المستقبل من فترة ما بعد زمن التكلم أو زمن الإنتساب بالحدث من قبل المأمور، ويمتد إلى زمن القيام بالفعل أو الحدث والذي يسمى عند الأصوليين بالإمتثال، فقد ذهب بعض الأصوليين إلى أن صيغة الأمر تدل على هذا الزمن^(٤٩). أما دلالاته على الزمن المستقبل فأن هذه الدلالة الزمنية من المسلمات في صيغ الطلب فلا داعي إلى القول بها، ذلك لأن منشأ هذه الدلالة ليس الصيغة الفعلية الدالة على الطلب، بل منشؤها الطلب نفسه لكونه لا يمثل إلا في المستقبل^(٥٠).

ويبدو أن من المباحث الزمنية التي تفرعت عن الدلالة على زمن المستقبل في صيغة (إفعل) هي المسألة الأصولية المتعلقة ببحث الفور والتراخي^(٥١)، كمبحث زمني في الدرس الأصولي، وهو مجال زمني يخرج به المكلف من عهدة الإمتثال في الإتيان بما أمر به، تتجلى فيه الدلالة الزمنية في صيغ الطلب بطابع جديد لم يألفه علماء اللغة من القدماء والمحدثين، سوى بعض العبارات التي تحدثت عن مسألة الفور والتراخي عند السكاكي^(٥٢)، حيث تتناول الفترة الزمنية

ذات العلاقة بالمأمور، لذلك تدرس هذه الدلالة الزمنية عند الأصوليين دون غيرهم ممن درسوا مباحث الألفاظ لكونها ترتبط بأركان النظرية الأصولية.

فالإسراع بالإمتثال أو التباطؤ لا يتحقق ما لم يتم التعرف على حقيقة الخطاب الصادر من الأمر لكي يكشف هذا التعرف على كون الخطاب إلزامياً أو ليس كذلك، وهذا أمر تتم الإحاطة به من العلم بطبيعة الأمر، وهو -لا شك- أمر حقيقي وهو الشارع المقدس، ويسمى عند الأصوليين بالمولى الحقيقي لا الاعتباري، خاصة مع توفر شرط العلو والاستعلاء في الخطاب المفضي إلى الوجوب والإلزام، مما يكشف عن كون الأمر المطلوب من الأوامر التشريعية، ولكون المأمور عبداً حقيقياً للأمر فينبغي الإمتثال، بعد أن كشف الأمر عن محبوبية معينة في الخطاب الشرعي المشتمل على الطلب الذي لا يتحقق الإمتثال به من قبل المأمور إلا في الزمن المستقبل، ولذلك يقع البحث الأصولي في الفور والتراخي بأنات زمن المستقبل.

وعلى أساس الإسراع في الإمتثال أو التراخي في إزاء الخطابات الشرعية الصادرة من الشارع المقدس، إنقسمت آراء الأصوليين في المسألة على ثلاثة أقوال:

١- أنه يلزم الفور والمبادرة إلى القيام بالفعل، أي أن الأمر يقتضي الفورية من قبل المأمور فيكون ملزماً بالمبادرة بإمتثال الأمر في لحظة سماع الأمر من الأمر، وبه قال بعض الأصوليين^(٥٣)، فلولا أن الأمر يدل على الوجوب المستفاد من شرط العلو لما كان للوجوب تلك المحبوبة المنبعثة من الجانب النفسي للأمر، أي أنه يستلزم المبادرة والإسراع لأن التباطؤ قد يؤدي إلى تقويت الفعل المطلوب، لأن الأمر لها تعلق بالطلب والإرادة فيستلزم طلباً وإيقاع، حيث تعلقت بفعل ما أمر به ﷺ^(٥٤)، مستدلّين على هذا الرأي بقوله ﷺ: «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ»^(٥٥)، وبقوله ﷺ: «سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ»^(٥٦) (٥٧).

وقد ردّ عليهم من يقول بخلاف هذا الرأي أن الآيتين الشريفتين في مقام بيان الحث الإستحبابي لا الإلزامي، أي تؤكد على فضيلة الإسراع لنيل رضا الله ﷻ، بدلالة الوعد بالفوز في الحياة الآخرة من خلال الحصول على الجنة، فهي ليست دالة على وجوب المبادرة والإسراع لتحقيق الفعل، كما أن المغفرة التي تطلب الآية إلى الإسراع إليها من فعل الله ﷻ وليست من فعل العبد وهذا يعني أن الآية الشريفة تدعو إلى توفير مقدمات وأسباب المغفرة، ولا يأتي ذلك من خلال الإتيان بكل واجب بل من خلال التوبة والندم على المعصية، ولو كانت الآيتان دالتين على الفور للزم من ترك الإسراع والإستباق الوقوع في الشر واستحقاق العقاب الإلهي^(٥٨)، ولهذا فإن الآيتين خارجتان عن دلالة الصيغة، أي أنهما دليل خارجي في المقام لأن الكلام في دلالة الصيغة نفسها لا من الدليل الخارج عن الصيغة.

٢- يجوز التراخي في الإمتثال الشرعي للخطابات الإلهية ما دامت نية الإمتثال موجودة في عهدة المكلف، فلا ضير من التأخير^(٥٩)، ما دام حكم الوجوب لا زال متعلقاً بعهدة المكلف، شريطة أن لا يؤدي التأخير إلى تفويت الإمتثال ويسقط الوجوب عندها المستفاد من الصيغة الأمرية، أو يعدّ التراخي استخفافاً بالحكم التكليفي المطلوب.

٣- ليس في صيغة (إفعل) دلالة على واحد من الزمنين في الأوامر الإلهية بل غاية ما تدل عليه الصيغة هو الطلب المجرد من المدلول الزمني، فلا تتضمن ما يشير إلى الإسراع أو التأخير^(٦٠)، ولكن يمكن أن يستفاد المدلول الزمني من حيث الإسراع والتأخير من القرائن الدالة على ذلك، كما لو كان المولى غير الحقيقي عطشاناً، وهي من المسائل ذات المرجع القصدي ولا دخل لها بالصيغة المجردة، مما يدل على وظيفة السياق في تحديد الدلالة الزمنية داخل التركيب، لأن الدلالة على الفور أو التراخي من القيود الزائدة على الدلالة الوضعية من حيث دلالتها على الحدث المجرد بمادتها وعلى النسبة الطلبية من خلال الهيئة، فعند الدلالة على القيود الزائدة على الطلب ينبغي التوسل بالقرينة الخارجة عن الدلالة الوضعية سواء للفور أو التراخي.

ومن هنا يظهر أن صيغة (إفعل) لا ينبغي دراستها بعيداً عن السياق الذي ترد فيه لدلالة الصيغة على الزمن السياقي، وهو مذهب علم اللغة الحديث الذي يرى خلو الصيغة من الدلالة على الزمن الصرفي وتنشأ دلالتها الزمنية من خلال السياق الذي ترد فيه بمعنية القرائن ودورها الكبير في توجيه الزمن المطلوب، خاصة أن الباحث لا يرى بأن الصيغة تخلو من الدلالة على الزمن بل يرى بأن زمنها مطلق وليس مقيداً، لذلك يصر إلى القرائن لكي يتحدد زمنها، ولا شك أن هذا التقييد من خلال الجهة يأتي من الدلالة التصديقية النحوية لا الصرفية الوضعية.

فحين يريد الأمر من المأمور المبادرة إلى الإمتثال يعمل على تقييد الزمن بواسطة الظروف الزمنية، فقول القائل للمخاطب: **إذهب**، يدل على الطلب المجرد من الجهة الزمنية، وأما الفور والتراخي فيقع تحت هيمنة الظروف، لذلك يؤتى بالظرف (الآن) عند إرادة الإسراع، أو (غداً) عند إرادة التراخي، وهذا يكشف عن عدم دلالة الأمر على الفور أو التراخي وضعاً لأنه لو دل على أحدهما لما أحتيج إلى تقييد الصيغة بالظرف السياقي، إذ يكفي حينها أن تكون الصيغة دالة على المستقبل القريب (الفور)، أو المستقبل البعيد (التراخي) بأصل وضعها ويكون المتكلم في غنى عن التقييد الزائد، ولهذا فلا يقول بدلالاته على الفور أو التراخي بالصيغة الصرفية إلا من يقول بدلالاته على الزمن الصرفي^(٦١).

من خلال ما تقدم يمكن الإحاطة بالأسباب التي جعلت الأصوليين يتفاوتون في بيان الرؤية الزمنية الواضحة لصيغة الأمر، مع أنهم أولوها الأهمية القصوى التي فاقت كل الدارسين في هذا المجال، ويبدو أن هذا التفاوت نشأ من أمور:

١- خلطوا في بعض الأحيان بين الدلالة التصورية الوضعية للصيغة والدلالة التصديقية الإستعمالية، ففي الوقت الذي يصرحون فيه بأن صيغة الأمر تقتضي دراستها أن يُعتمد على المدلول الوضعي لها، يأتون بعد ذلك ويقولون أن الفور والتراخي الزمني من مناشئ القرينة السياقية، خاصة من يذهب منهم إلى أن الصيغة تدل على الطلب المحض بلا إشارة للصيغة على فور أو تراخٍ، ولا شك أن القرينة السياقية هي مرحلة إستعمالية قصدية متأخرة على مرحلة الوضع، تقع تحت عنوان الإرادة التصديقية الجدية للمتكلم.

٢- لم يحددوا انتفاء الدلالة الزمنية في صيغة الأمر إن كانت الصيغة لا تدل عليه بالدلالة التضمنية أو بالدلالة التلازمية، أو بعبارة أخرى لم يحددوا منعهم الدلالة الزمنية للصيغة إن كان الزمن الممنوع جزءاً من مدلول الصيغة أو ظرفاً لها؟، إذ تارة يمنعون الفعل بعمومه من الدلالة على الزمن من غير تقييد بالدلالة التضمنية أو الدلالة الإلتزامية، وتارة أخرى لا يمنعون إن كان يدل على الزمن بالدلالة الإلتزامية، أي يكون الزمن ظرفاً لوقوع الحدث لا جزءاً منه.

٣- قالوا بأن الصيغة لا تدل على الزمن، ثم درسوا بعد ذلك الزمن الذي يقتضيه الإمتثال للأمر في مبحث الفور والتراخي وكان الأجدى أن يتم التفريق بين مرحلة الإنتساب للحدث من قبل الفاعل وبين مرحلة الإمتثال للفعل أو الحدث لكي يتم من خلال ذلك الجزم بأي من المرحلتين لا تدل على الزمن بعد دراسة الصيغة في السياق الذي ترد فيه، غير أنهم لم يفرقوا بين زمن الصيغة وبين مرحلة الإمتثال، كون صيغة الأمر تدل على حدث وإحداث، فالحدث هو الطلب الصادر من المتكلم بينما الإحداث هو الفورية في استجابة الطلب ذات المعنى الزمني^(٦٢)، فكان اختلافهم كان قائماً على هذا الأساس.

٢- صيغة (ليفعَل)

تسعى العربية إلى استخدام الأساليب المتاحة لديها للتغطية على كل متطلبات وحاجات التعبير العربي لدى متكلميها، للحيلولة دون الإقتصار على أساليب معينة لا تتعدها إلى سواها، نتيجة قصور اللفظ للتعبير عن المعاني المتكثرة، ومن هنا تعددت الوسائل التعبيرية لديها في موضوع الطلب وأساليبه المتنوعة كالأمر والنهي والاستفهام، كما أصبح لكل أسلوب من هذه الأساليب أدواته التعبيرية الخاصة للتدليل على التنوع اللغوي المعبر عن حاجة المتكلمين إلى ذلك، ولهذا فإن الأمر في اللغة العربية عبارة عن عنوان واسع شامل لمجموعة من الأدوات التعبيرية الطلبية منها صيغة (إفعَل)، وصيغة (ليفعَل) يعني الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر الدال على الأمر كما هي الحال في صيغة (إفعَل)، ولهذا لم يفرق اللغويون بين الصيغتين في تعريف الأمر والدلالة عليه.

إذ يمكن أن تدل كلتا الصيغتين على الأمر لأن التعريف الذي ذكره ابن فارس للأمر شامل لكل الصيغتين، فقد ذكر هو ذلك من خلال تمثيله للأمر بأن معيار الأمر اللغوي أن المخاطب يُعَدُّ عاصياً إذا لم يمتثل للفعل، ويكون بلفظ (افعل) و (ليفعل)، كما في قوله (ﷺ): «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ»^(٦٣)، وقوله (ﷺ): «وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ»^{(٦٤)(٦٥)}، حيث يكشف هذا التمثيل عن العلاقة القوية بين الصيغتين إلى الحد الذي يمكن فيه أن يدلّ فعل الأمر على الصيغتين.

ولما كانت الدراسة النحوية قائمة على الجانب الشكلي لذلك لم يهتموا بالمستوى الدلالي للصيغة، وما الدلالة الزمنية التي يمكن أن تقضي إليها بعد دخول لام الطلب عليها، بل راحوا يركزون على كون الصيغة هي الأصل الحقيقي لفعل الأمر بعدما سقطت لام الأمر كما يقول الكوفيون^(٦٦)، إذ أن (اصل): (افعل) لِيَفْعَلَ كأمر الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنه معرب^(٦٧)، وهذا هو السبب المباشر الذي دعاهم إلى عدّ فعل الأمر معرباً وليس مبنياً لأنه مقتطع من فعل معرب وهو الفعل المضارع^(٦٨)، بل هو السبب نفسه الذي جعلهم يقولون بأن الدلالة الزمنية لصيغة الأمر هي الحال والإستقبال لكون المضارع يدل على هذا الزمن.

وواقع الأمر أن صيغة (يفعل) ليس لها دلالة زمنية محددة بوصفها صيغة مجردة ضمن الإطار الصرفي، لأن التحديد الزمني في اللغة العربية يعتمد على السياق الذي ترد فيه الصيغة، أي تابع للدلالة النحوية، ولهذا فقد دلت الصيغة على زمن المستقبل بعدما دخلت عليها الجهة النحوية وهي لام الطلب^(٦٩)، فأصبحت بهذا التضام ذات دلالة معينة هي أنها:

١- أصبحت الصيغة دالة على الطلب الإنشائي بعدما كانت قبل التضام من الجمل الخبرية، ومن هنا يرى ابن هشام أن مسوِّغ الإنشاء في مثل: لِنَقُمْ اللام وليس الفعل^(٧٠).

٢- أصبحت دالة على زمن الحال والإستقبال في حين أنها كانت صالحة للدلالة على أزمنة متعددة قبل التضام، ولكن هذه الدلالة الزمنية الجديدة لم تأت من الصيغة بل جاءت من لام الطلب^(٧١)، بينما يرى الدكتور فاضل الساقى أن المضارع المسبوق بلام الأمر يشترك مع فعل الأمر في عدم الدلالة على الزمن بأصل الوضع^(٧٢).

٣- أصبح الفعل المضارع بسبب دخول لام الطلب عليه مجزوماً بعد أن كان مرفوعاً حين كان مجرداً من النواصب والجوازم.

فاللام -إذا- جهة وقرينة سياقية تدخل على صيغة الفعل المضارع (وتُخْلَصُه إلى الاستقبال، وهي لام طلب إيجاد الفعل، نحو: ليخرج زيد، إذا كان المطلوب منه فوق الطالب، إذا لم يكن الله تعالى. أو دونه أو مساوياً. نحو: ليخرج زيد. ونحو: ليغفر الله لفلان، إذا

كان المطلوب منه الله تعالى^(٧٣)، وما دام الأمر يستلزم طلباً وأن هذا الطلب لا يقع من المأمور إلا في المستقبل لذا دلّ المضارع المقرون بلام الطلب على زمن المستقبل، لأنه طلب تحقيق ما هو غير متحقق في الزمن الحالي، فهي ضميمة استقبالية لصيغة المضارع الممتدة من زمن التكلم إلى زمن وقوع الحدث من قبل المأمور، لذا تعتمد على الظروف الزمنية لتقريب وقوع الحدث من زمن التكلم أو زمن الحال بالصيغة، وهو قول القائل: -آمرًا- لَتَقُمْ الْآنَ.

ولكن هذه الصيغة تفتقر عن صيغة (إفعل) بأنها تدخل على الفاعل المخاطب، كقوله ﴿وَلَتَكُنَنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٧٤)، وعلى الغائب كثيراً كقوله ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٧٥)، وعلى المتكلم قليلاً كقوله ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾^{(٧٦)(٧٧)}، في حين أن صيغة (إفعل) تختص بالدخول على المخاطب، وهي -كذلك- قد تدل على الأمر الحقيقي، كقوله ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾^(٧٨)، أو تدل على الدعاء كقوله ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾^{(٧٩)(٨٠)}، ومع هذا فالصيغة من حيث العمل سيان في الأمر والدعاء، -كما يقول سيبويه^(٨١)-.

ويعتقد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن صيغة (ليفعل) قد تأتي في القرآن الكريم وهي تدل على الخبر أي تخرج عن دلالتها الطلبية إلى الدلالة الخبرية، كما في قوله ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٨٢)، على تأويل فسيماً له الرحمن مَدًّا^(٨٣).

أما الأصوليون فلم يكن البحث عندهم يقتضي التفريق بين صيغة (إفعل) وصيغة (ليفعل) بقدر ما يهمهم الوقوف على ما تؤول إليه الصيغ الأمرية من دلالات صرفية أو نحوية مترتبة على الأمر الطلبي، من حيث الدلالة على العلو والوجوب والفور والتراخي، لأنها من الدلالات المهمة في البحث الأصولي، لذلك فإن الأمر عندهم يشمل صيغتي (إفعل) و (ليفعل)^(٨٤)، بل ويشمل كل ما من شأنه أن يدل على الطلب، وإن لم يأت على وفق هذه الصيغ المعروفة، ولهذا يهتم الدرس الأصولي ببيان المعاني الصرفية والوضعية للصيغتين.

فليس ثمة -خلاف في أن المضارع المقرون بلام الأمر يفيد الأمر كما هي الحال في صيغة الأمر المجردة^(٨٥)، وهي كذلك دالة عندهم على الطلب المحض من غير تقييد بفور أو تراخ زمني للمستقبل، لأن هذه الدلالة الزائدة على دلالة الصيغة تحتاج إلى تقييد زمني آخر خارج عن نطاق الصيغة المجردة، وهذه الوظيفة السياقية تقوم بها الظروف الزمنية أو الأوعية الزمنية التي تعطي للفكرة الزمنية تحديداً يكشف عن مدى قربه أو بعده من زمن التكلم، فلو قال القائل: لِيَأْتِ زَيْدٌ، فما من شك أن الإتيان لا بد أن يتحقق في الزمن المستقبل بقرينة لام الطلب الدالة على حصول الطلب في الزمن المستقبل كما يجمع عليه كل من النحاة والأصوليين، وبما أن هذا الزمن ذا مسافة زمنية طويلة، فهو بحاجة إلى تقييد أو تسوير زمني آخر يقربه من زمن

التكلم، لذلك لو قيل: **لِيَأْتِ زَيْدٌ الْآنَ** أو **غداً**، فهذا الطلب قد أعطى للجملة قرباً زمنياً لم يكن متاحاً قبل دخول هذه الظروف الزمنية.

٣- الجملة الخبرية الدالة على الطلب

تتكشف المعاني الحقيقية للألفاظ وتتضح معالمها وتبرز دلالاتها حينما يتم التعليق بينها وبين أخواتها من الألفاظ الأخرى في تركيب سياقي يعمل على جعل القرائن الداخلة فيه كاشفة عن القصد التي يبتغيها المتكلمون مما يبرز جانب المعنى لدى المتلقي بعد معرفة السبب من مواقع الألفاظ بهذه الكيفية المخصوصة دون غيرها، ولا يخفى أن السياق له الهيمنة حتى على الدلالات التي تفضي إليها الألفاظ، فيُتعرَف على أنَّ الألفاظ قد أُستعملت على نحو الحقيقة أو المجاز، لا سيما أن المجاز خلاف وضع الواضع فيحتاج إلى مؤونة زائدة من القرائن لكي يستعمل فيه، لذا فاللجوء إلى المعاني المجازية لا يتم إلا من خلال السياق كون اللفظ بمفرده لا يمكن أن يوصف بالحقيقة والمجاز خارج الإطار السياقي.

فمن الصيغ الأمرية في اللغة العربية هي الجمل الخبرية التي تتضمن معنى الطلب من خلال الأسلوب غير المباشر في الأوامر التشريعية وغير التشريعية، بعد أن كانت تتضمن معنى النقل الخبري الذي تصح عنده الجملة أن توصف بالصدق والكذب، غير أنها فقدت هذه الخاصية حين نقلت من معنى الإخبار إلى معنى الإنشاء الطلبي، ولا يتوقف الطلب بالجملة الخبرية على جمل معينة لتحقيق المطلوب، بل يمكن أن يكون بالجملة الفعلية الخبرية كقول القائل للمخاطب: **أَطْلُبُ مِنْكَ الذَّهَابَ**، **وَيَنْبَغِي عَلَيْكَ أَنْ تَطِيعَنِي**، أو بالجملة الاسمية الخبرية كما لو قال المولى للمأمور -بعدما يطلب منه أمراً معيناً-: **طَاعَتُكَ لِي وَاجِبَةٌ عَلَيْكَ**، و **إِمْتِثَالُكَ** جزء من الطاعة.

فالجمل الخبرية الدالة على الطلب بنوعيتها يتركز الأمر فيها أن تدل على الإنشاء السياقي، أي أن الجملة الخبرية الدالة على الإنشاء يجب فيها لكي تستعمل في النقل الإنشائي أن تتصف بأمرين:

- ١- أن تكون وظيفتها الحقيقية الإخبار سواء أكانت فعلية أو اسمية.
- ٢- أن تكون قد حصلت على تغير دلالي في الوظيفة الحقيقية لها إلى معنى جديد يبين المعنى السابق تماماً.

٣- أن يكون المعنى الجديد من مناشئ الاستعمال السياقي لا الوضعي.

وقد ذكر اللغويون هذا الأسلوب في كتب اللغة حين يأتي الأمر بلفظ الخبر، وأن الأمر به لا يختلف عن الأمر الحقيقي الذي يكون بصيغة **(افعل)** الدالة على الأمر بنفسها^(٨٦)، في حين

ذهب بعض اللغويين إلى أن الطلب بالجملة الخبرية أو في صورة الخبر يأتي لتأكيد الأمر وإشعار بأنه مما ينبغي أن يسارع إليه والإمتثال بإيقاع الحدث^(٨٧)،

فقد ذكر اللغويون هذه الظاهرة في الاستعمال اللغوي في اللغة العربية، أي أنه أسلوب متبع في السياقات الكلامية من دون أن يكون مستعملاً في فنّ معين من فنون اللغة، لذلك فقد جاء مستعملاً في القرآن الكريم من خلال قوله ﷺ: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ»^(٨٨)، وقوله ﷺ: «وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^(٨٩)(٩٠)، إذ يكون الفعل المضارع في هذه الحالة دالاً على زمن الحال كما ذهب السيوطي إلى ذلك مستدلاً بالآيتين الشريفتين كونهما دالتين على معنى الطلب^(٩١).

كما ذكر ابن جني صورة أخرى من الصور القرآنية التي جاء في الخبر دالاً على معنى الطلب وهي قوله ﷺ: «تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»، على تقدير صيغة المضارع (تؤمنون) بصيغة الأمر (آمنوا)^(٩٢)(٩٣).

بيد أن كل الصيغ الطلبية تدل زمنياً على الحدث المطلوب لا المدلول في الصيغة نفسها لأن الحدث المطلوب إمتثاله من قبل المأمور يكون زمنه متأثراً من معنى الطلب، في حين أن ابن هشام يرى بأن أفعال الإنشاء مجردة من الزمان^(٩٤)، لأن الزمن لا يكون إلا في الخبر وأن الجمل الإنشائية تخلو من الدلالة على الزمن، كما يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري^(٩٥)، مما يعني أن الصيغ في الإنشاء خالية من الزمن إلا بالقرينة على المدلول الزمني، وفي الأخبار فإن الصيغ لها دلالة زمنية إلا مع القرينة على عدم الزمن^(٩٦).

أما الأصوليون فالأمر عندهم هو الصريح ويكون بصيغة الأمر المعروفة، وغير الصريح ويكون بالإخبار عن طريق الجمل الخبرية الدالة على الطلب مثل قوله ﷺ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ»^(٩٧)(٩٨)، وأن الأمر بالإخبار يجري مجرى الأمر الصريح.

فقد أجازوا الأمر بالصيغ الخبرية ما دام أن كلاً منهما دال على إيجاد الفعل المطلوب، كما هو الحال في آيتي الرضاع والطلاق المتقدمتين، وهو مجاز لعلاقة ما يشترك كل منهما في تحقيق ما تعلق به^(٩٩)، بينما يرى بعض الأصوليين أن الصيغ الخبرية لم تخرج عن دلالتها الحقيقية في الإنشاء الطلبي وهي الإخبار لكن الداعي لها هو إنشاء الطلب^(١٠٠)، ولذلك فالمدلول التصوري يتطابق مع المدلول التصديقي في قول الفقيه: إذا قهقه المصلي أعاد صلاته، لأن النسبة التحقيقية أو الصدورية بسبب كون الصيغتين دالتين على الزمن الماضي ولكن القرائن صيرتها إلى النسبة الطلبية الإرسالية، والحقيقة أن القرينة هنا هي القرينة المقامية للمشعر لكونه في مقام التشريع لا الإخبار^(١٠١)، فالطلب -إذاً- فقد دلالاته الزمنية لأنه انتقل من الخبر إلى الإنشاء، خاصة أن الأمر لا يدل على الزمن حين يحمل على معنى العبادة^(١٠٢).

وتشترك -أيضاً- صيغة الأمر مع الصيغة الخبرية الدالة على الطلب في أن كلا منهما ينشآن من الجانب النفسي لدى الأمر فيعمل على إبراز النسبة الطلبية في ذمة المكلف، لكن مع الفارق بين الطلبين بأن الطلب بالجملة الخبرية أكثر إلزاماً من الطلب بصيغة (إفعل) وأظهر في الدلالة على الوجوب، وهذا الوجوب الطلبي في الجملة الخبرية يأتي من التطابق بين النسبة الإرسالية وبين المدلول الجدّي لأنها مستعملة في إنشاء الطلب^(١٠٣)، ولهذا فهي دالة على الطلب بالإلتزام لا بالمطابقة، لكونها لم توضع لهذه الدلالة الجديدة.

أما ما يتعلق بفائدة هذا الأسلوب الطلبي المميز فقد أوضحه الزمخشري توضيحاً دقيقاً في تفسيره لآية الطلاق المتقدمة عندما قال: (هو خبر في معنى الأمر. وأصل الكلام: وليربص المطلقات. وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص. فهو يخبر عنه موجوداً. ونحوه قولهم في الدعاء: رحمك الله. أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة، كأنما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها، وبناءً على المبتدأ مما زاده أيضاً فضلاً تأكيد. ولو قيل: ويربص المطلقات، لم يكن بتلك الوكادة^(١٠٤)، أي أن كلامه يقتضي الفورية لدى مخاطب وهي الدلالة الزمنية المستفادة من الإمتثال من دون تباطؤ إزاء الفعل المراد

وعلى أية حال يكثر خروج الخبر عن مقتضاه إلى الدلالة على الطلب في التشريعات الدينية كما في آتي الطلاق والرضاع وفي أغلب الآيات الشريعات التي تشترع أحكاماً للمكلفين في حياتهم الدينية وغير الدينية، ومن ذلك قوله ﷺ: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ»^(١٠٥).

الخاتمة

في ضوء ما تقدم يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

- ١- الأمر لا يحمل صيغة معينة فكل ما يدل على طلب الفعل يسمى أمراً وإن لم يرد بالصيغ المخصوصة.
- ٢- ليس للأمر دلالة زمنية محددة في أصل الوضع لأن التحديد الزمني من مهام القرائن السياقية.
- ٣- صيغة (إفعل) ليس لها خواص الأفعال لكي تكون قسماً للفعل الماضي والفعل المضارع.
- ٤- الجملة الخبرية الدالة على الطلب تفقد قيمتها الخبرية لكي تحمل أسلوباً إنشائياً تحت هيمنة السياق.

٥- الزمن الذي يدل عليه الطلب استقبالي غير محدد وهو من مناشئ الطلب لا الصيغ الصرفية.

الهوامش

- ^١ (ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٨، وشرح الكافية: ٤: ١٠٣.
- ^٢ (الصاحبي: ٢٩٨.
- ^٣ (ينظر: قواطع الأدلة في أصول الفقه/منصور بن محمد السمعاني: ١: ٩٠، والمحصل في علم الأصول/فخر الدين الرازي: ٢: ١٧.
- ^٤ (ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه/بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي: ٢: ٣٤٥، وشرح العضد/عضد الدين الأيجي: ١٦٢.
- ^٥ (شرح الكافية: ٤: ١٠٣.
- ^٦ (ينظر: المقتضب: ٢: ٢.
- ^٧ (ينظر: اللمع/ابن جني: ٢٨، والمقتصد في شرح الإيضاح/عبد القاهر الجرجاني: ٢: ١١٣٠.
- ^٨ (الكتاب: ١: ١٢.
- ^٩ (المصدر نفسه: ١: ١٣٧.
- ^{١٠} (ينظر: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية/السيد علي خان المدني: ٩٧.
- ^{١١} (ينظر: والحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية: ٩٧-٩٨.
- ^{١٢} (المصدر نفسه: ٩٨-٩٩.
- ^{١٣} (ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢: ٥٢٤.
- ^{١٤} (ينظر: المصدر نفسه: ٢: ٥٤٨-٥٤٩.
- ^{١٥} (ينظر: الأشباه والنظائر: ٢: ١٠-١١.
- ^{١٦} (تاريخ اللغات السامية: ١٥.
- ^{١٧} (ينظر: وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك/ابن أم قاسم المرادي: ١: ٣٠٥.
- ^{١٨} (ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢: ٥٢٨.
- ^{١٩} (ينظر: شرح المفصل: ٤: ٢٩٠.
- ^{٢٠} (ينظر: شرح المفصل: ٤: ٢٩٤، وشرح الكافية: ٤: ١٠٤.
- ^{٢١} (مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١: ٢٤٤.
- ^{٢٢} (ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه/د. مهدي المخزومي: ١٣٠، والفعل زمانه وأبنيته/د. إبراهيم السامرائي: ٢١-٢٢.
- ^{٢٣} (ينظر: إحياء النحو: ٦هامش، والزمن واللغة/د. مالك المطليبي: ١٢٢.
- ^{٢٤} (ينظر: الزمن في النحو العربي/د. كمال إبراهيم بدري: ٢٠٤.
- ^{٢٥} (ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين/د. مصطفى جمال الدين: ١٥٦.
- ^{٢٦} (المصدر نفسه: ١٥٥.
- ^{٢٧} (سورة طه: ٤٣.
- ^{٢٨} (من أسرار اللغة: ١٤٧.
- ^{٢٩} (ينظر: الصاحبي: ٢٩٨ وما بعدها، وشرح الكافية: ٤: ١٠٣، ومفتاح العلوم: ٤٢٨.
- ^{٣٠} (نظرية الفعل الكلامي/هشام إ. عبد الله الخليفة: ٣٤١.
- ^{٣١} (ينظر: تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين/د. صالح الظالمي: ١٣٩.

- ٣٢ (العلو: هي هيئة ترجع للشخص نفسه بأن يكون ذا مكانة عالية على مكانة المخاطب، إلاستعلاء: هي هيئة ترجع إلى الكلام والنطق، بأن يكون الكلام مقتضياً لعلو الأمر على المأمور.
- ٣٣ (ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٨.
- ٣٤ (ينظر: شرح الكافية: ٤: ١٠٣.
- ٣٥ (ينظر: كفاية الأصول/الشيخ محمد حسين الخراساني(الآخوند): ٦٢، والقواعد الأصولية/الشيخ حسن الجواهري: ١: ١٤٧.
- ٣٦ (ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٨.
- ٣٧ (ينظر: قواطع الأدلة في أصول الفقه: ١: ٩٢، والمعالم في أصول الفقه/الرازي: ٥٠، وشرح العضد: ١٦٥.
- ٣٨ (ينظر: المحصول في علم الأصول: ٢: ٣٩.
- ٣٩ (ينظر: محاضرات في أصول الفقه(تقريرات بحث السيد الخوئي)/الشيخ محمد اسحق الفياض: ١: ٣٥٠، وبحوث في علم الأصول(تقريرات السيد محمد باقر الصدر)/السيد محمود الهاشمي: ٢: ١٥.
- ٤٠ (ينظر: محاضرات في أصول الفقه: ١: ٣٤١، وبداية الوصول في شرح كفاية الأصول/الشيخ محمد طاهر آل الشيخ راضي: ١: ٣٥١-٣٥٢.
- ٤١ (ينظر: الأحكام: ٢: ١٣٨.
- ٤٢ (ينظر: شرح العضد: ١٦٩.
- ٤٣ (الفصول الغريبة في الأصول الفقهية/الشيخ محمد حسين الحائري: ٧٨.
- ٤٤ (ينظر: المباحث الأصولية/الشيخ محمد إسحق الفياض: ٢: ٢٧٤-٢٧٥.
- ٤٥ (ينظر: بحوث في علم الأصول: ١: ٣١١.
- ٤٦ (منهج الأصول: ج٢ ق١: ٤١.
- ٤٧ (المباحث الأصولية: ٢: ١٧٥.
- ٤٨ (المصدر نفسه: ٢: ٢٧٦ وما بعدها.
- ٤٩ (ينظر: المحصول في علم الأصول: ٢: ١١٤.
- ٥٠ (ينظر: المصدر نفسه: ٢: ١١٤.
- ٥١ (الفور: هو الشروع في الإمتثال عقيب الأمر من غير فصل، التراخي: هو تأخير الإمتثال عن انقضاء الأمر زمنياً يمكن إيقاع الفعل معه.
- ٥٢ (ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٩.
- ٥٣ (ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٢: ٣٩٦.
- ٥٤ (ينظر: الموافقات في أصول الشريعة/أبو إسحق الشاطبي: ٣: ١١٩-١٢٠.
- ٥٥ (سورة آل عمران: ١٣٣.
- ٥٦ (سورة الحديد: ٢١،.
- ٥٧ (ينظر: المعالم في أصول الفقه: ٦٠.
- ٥٨ (ينظر: بداية الوصول في شرح كفاية الأصول: ١: ٤٣٨.
- ٥٩ (ينظر: قواطع الأدلة في أصول الفقه: ١: ١٢٧-١٢٨.
- ٦٠ (ينظر: والمعالم في أصول الفقه: ٥٩.
- ٦١ (ينظر: تعليقة على معالم الأصول/السيد علي القزويني: ٢: ٤٢٤.
- ٦٢ (ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة/د.فاضل مصطفى الساقى: ١٨٠.
- ٦٣ (سورة البقرة: ٤٣.
- ٦٤ (سورة المائدة: ٤٧.
- ٦٥ (ينظر: الصاحبي: ٢٩٨.

- ٦٦ (ينظر: والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢: ٥٢٨ .
- ٦٧ (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/السيوطي: ١: ٣٩ .
- ٦٨ (ينظر: شرح الحدود في النحو/الفاكهي: ٩٧ .
- ٦٩ (ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ٢٥٨ .
- ٧٠ (ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١: ٢٤٤ .
- ٧١ (ينظر: النحو الوافي: ١: ٤٣ .
- ٧٢ (ينظر: الزمن الصرفي والزمن النحوي في اللغة العربية (بحث)/د.فاضل الساقى، مجلة الضاد، ج٣: ١٣٨-١٣٩، ١٩٨٩م .
- ٧٣ (التوطئة/أبو علي الشلوبي: ١٣٧ .
- ٧٤ (سورة آل عمران: ١٠٤ .
- ٧٥ (سورة التوبة: ٨٢ .
- ٧٦ (سورة العنكبوت: ١٢ .
- ٧٧ (ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك: ١: ١٢٦٦ .
- ٧٨ (سورة الطلاق: ٧ .
- ٧٩ (سورة الزخرف: ٧٧ .
- ٨٠ (ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١: ٢٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك: ١: ١٢٦٥ .
- ٨١ (ينظر: الكتاب: ٣: ٨ .
- ٨٢ (سورة مريم: ٧٥ .
- ٨٣ (ينظر: المنصف: ١: ٣١٧ .
- ٨٤ (ينظر: تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين: ١٣٩ .
- ٨٥ (ينظر: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي/د.محمد أديب صالح: ٢٣٥ .
- ٨٦ (ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين/د.قيس إسماعيل الأوسي: ٢٠٢ .
- ٨٧ (ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد: ١٢ .
- ٨٨ (سورة البقرة: ٢٣٣ .
- ٨٩ (سورة البقرة: ٢٢٨ .
- ٩٠ (ينظر: الزمن واللغة: ٩٢-٩٣ .
- ٩١ (ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١: ٣٠، ٣٤ .
- ٩٢ (سورة الصف: ١١، وتماها: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .
- ٩٣ (ينظر: المنصف: ١: ٣١٨ .
- ٩٤ (ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١: ٢٤٤ .
- ٩٥ (ينظر: نحو التيسير: ١٠٣ .
- ٩٦ (ينظر: الزمن واللغة: ١٢٦ .
- ٩٧ (سورة البقرة: ١٨٣، وتماها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ .
- ٩٨ (ينظر: معجم أصول الفقه/خالد رمضان حسين: ٤٧ .
- ٩٩ (ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٢: ٣٧١ .
- ١٠٠ (ينظر: كفاية الأصول في أساليبها الثاني: ١: ٥٠٦ .
- ١٠١ (ينظر: البيان المفيد في شرح الحلقة الثالثة من حلقات علم الأصول للسيد الشهيد/الشيخ أياد المنصوري: ٢: ١١١ .
- ١٠٢ (ينظر: الحمد والتسبيح في القرآن (رسالة ماجستير)/حسن عبيد محسن المعموري: ١٥٩ .

١٠٣ (ينظر: بحوث في علم الأصول: ٢: ٥٨.

١٠٤ (ينظر: الكشف: ١: ٢٩٨.

١٠٥ (سورة البقرة: ١٩٦.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، ط ٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، (د. ط)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، الدكتور قيس إسماعيل الأوسي، (د. ط)، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٨.
- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ٢٠٠٧م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل مصطفى الساقى، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، (د. ط)، ١٩٨٢م.
- البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين (ت ١٤١٧هـ)، (د. ط)، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، قام بتحريه عبد القادر عبد الله العاني، وراجع الدكتور عمر سليمان الأشقر، ط ٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٢٣هـ- ١٩٩٢م.
- بحوث في علم الأصول (مباحث الدليل اللفظي)، تقارير بحث السيد محمد باقر الصدر، السيد محمود الهاشمي، ط ٣، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل الشيخ راضي (ت ١٤٠٠هـ)، أشرف على طبعه وتصحيحه: محمد عبد الحكيم الموسوي البكاء، ط ٢، مطبعة ظهور، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- تاريخ اللغات السامية، أ. ولفنسون (أبو ذؤيب)، ط ١، دار القلم، بيروت- لبنان، ١٩٨٠م.
- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة)، الدكتور محمد أديب صالح، ط ٤، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين، الدكتور صالح الظالمي، ط ٣، مطبعة النجف الأشرف، ١٤٢٩هـ.
- تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي القزويني (ت ١٢٩٨هـ)، تح: السيد علي العلوي القزويني، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٢٢هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- التوطئة، أبو علي الشلوبيني (ت ٦٢٥هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الحقائق الندية، الشيخ محمد بن الحسين البهائي (ت ١٠٣١هـ)، في شرح الفوائد الصمدية، السيد علي خان المدني (ت ١١٢٠هـ)، تصحيح وتحقيق وتعليق الدكتور السيد أبو الفضل سجادي، ط ٢، منشورات ذوي القربى، قم المقدسة، ١٤٣٢هـ.
- الحمد والتسبيح في القرآن الكريم دراسة في مستويات اللغة، حسن عبيد محسن المعموري، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٧م.
- الزمن الصرفي والزمن النحوي في اللغة العربية، الدكتور فاضل مصطفى الساقى، مجلة الضاد، ج ٣، ١٩٨٩م.
- الزمن في النحو العربي، الدكتور كمال إبراهيم بدري، ط ١، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- الزمن واللغة، الدكتور مالك يوسف المطليبي، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- الصاحبي، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تح: السيد أحمد صقر، (د.ط)، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د.ت).
- شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، عبد الرحمن بن أحمد الآبجي (ت ٧٥٦هـ)، ضبطه ووضع حواشيه: فادي نصيف وطارق يحيى، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن أحمد الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، وضع هوامشه: د. إميل يعقوب، ط ١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شرح المفصل، يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الفصول الغروية في الأصول الفقهية، محمد حسين بن عبد الرحيم الطهراني الحائري (ت ١٢٥٠هـ)، (د.ط)، دار إحياء العلوم الإسلامية، قم - إيران، ١٤٠٤هـ.
- الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م.
- قواطع الأدلة في أصول الفقه، منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، ط ١، مكتبة التوبة، السعودية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- القواعد الأصولية، الشيخ حسن الجواهري، ط ١، العارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: الدكتور سميح أبو مُغلي، (د.ط)، دار مجدلاوي للنشر، عمان - الأردن، ١٩٨٨م.

- كتاب سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- كفاية الأصول، محمد كاظم الخراساني الآخوند (ت ١٣٢٩هـ)، ط ١، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤٠٩هـ.
- كفاية الأصول في إسلوبها الثاني، الشيخ باقر الأيرواني، ط ١، مؤسسة إحياء التراث الشيعي، النجف الأشرف، ١٤٢٩هـ.
- المباحث الأصولية، الشيخ محمد إسحق الفياض، ط ١، منشورات مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد اسحق الفياض، النجف، (د.ت).
- محاضرات في أصول الفقه، تقارير بحث السيد أبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، محمد إسحق الفياض، ط ٣، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: محمد عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مفتاح العلوم، يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- معجم أصول الفقه (كتاب يبحث في ألفاظ ومصطلحات علم أصول الفقه على الترتيب الأبجدي)، خالد رمضان حسين، (د.ط)، دار الطريشي للدراسات الإنسانية، مصر، ١٩٩٧م.
- المعالم في أصول الفقه، محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تح: الشيخ علي محمد عوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (د.ط)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران - إيران ١٣٨٦هـ. ش.
- المقتصد في شرح الإيضاح، الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، (د.ط)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م..
- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، ط ٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- منهج الأصول، محمد محمد صادق الصدر، ط ١، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، قم - إيران، ١٤٢٧هـ.
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الغرناطي المالكي الشاطبي، حرره وخرج دعاويه وأحاديثه الشيخ عبد الله دراز، وعنق بضبطه ووضع تراجمه محمد بن عبد الله دراز، ط ٢، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- نحو التيسير، الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى دراسة ونقد منهجي، ط ٢، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- النحو القرآني قواعد وشواهد، الدكتور جميل أحمد ظفر، ط٢، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط١، مكتبة المحمدي، بيروت-لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي الإسلامي، هشام إ. عبد الله الخليفة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٧م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.